المَبحث الحادي عشر

لزوم النَّظر الإسناديِّ في عمليَّة النَّقدِ الحديثيِّ

المَطلب الأوَّل
منشأ فكرة الإسناد للأخبار الشَّرعيَّة

علىٰ خلاف ما يظنُّ كثيرٌ من المُعترضين علىٰ المحدِّثين، فإنَّ منهجهم في أصلِه هو كمنهجِ الغَربيِّين مِن جهة النَّظرِ إلىٰ أنَّ الوقائع التَّاريخيَّة الَّتي حَدَثت في زمنٍ سابقٍ تَركت وثائق أو شواهد، وأنَّ إثباتها يحتاج إلىٰ تَتبُّع هذه المُخلَّفاتِ، حتَّىٰ الوصول إلىٰ تلك الواقعةِ، في خطٍّ مُعاكس لمسيرة الزَّمن -كما أشرنا إلىٰ هذا سابقًا-؛ فإنَّ المُحدِّثينَ لإثباتِ حَدَثٍ للنَّبي ﷺ، يجمعون المَنقول في ذلك عن (الرُّواة)، باتِّجاهٍ معاكس لاتِّجاه نقلِ الرِّواية فيهم، فيَبدؤون بالتَّحقُّقِ مِن تحديثِ الرَّاوي الأخير، ثمَّ مِن شيخِه، وهكذا إلىٰ أن يَعلوا إلىٰ الرَّاوي الأوَّل الَّذي رأىٰ أو سمعَ النَّبي ﷺ.

لكن ميزة عملِ المحدِّثين علىٰ منهج المؤرِّخين الغربيِّين، هي في حُسنِ اختيارِ الأدواتِ المنهجيَّة المناسبةِ لنَقْدِ ما تخصَّصوا بنقدِه؛ كان من أبرزِ تلك الأدوات الَّتي اتَّسم بها منهجهم النَّقدي، أنَّهم حين علموا بأهميَّة الملاحظةِ المباشرةِ مبكِّرًا، لَحَموا بين هذه التَّقطُّعاتِ الواردة في جميعِ التَّواريخ الأخرىٰ، بابتكارٍ بديعٍ يَتَمثَّل في «**سَلاسل الإسنادِ**»، بحيث أنَّ كلَّ راوٍ في هذه السِّلسلة، يعتمدُ علىٰ ما نقله عمَّن فوقه مِن ملاحظةٍ مباشرةٍ، ثمَّ مُقارنتِها بغيرها مِن

الملاحظاتِ المباشرةِ لأقرانهم للواقعةِ ذاتِهما، مع ملاحظةِ العَدالة ومُشامَمَةِ الدِّيانة، ليخلُصوا بمجموعِ ذلك إلىٰ الحكم الأدقِّ علىٰ ضبطِهم للأخبار[1].

لقد أدرك المحدِّثون منذ الصَّدرِ الأوَّل ما للإسناد من أهميَّةٍ بالغةٍ في الصِّناعة التَّوثيقيَّة؛ فهو مُرتكزُها الأساس في الحكمِ علىٰ الأخبار النَّبويَّة، وإلزامُهم به يَسَّر عليهم الكشف عن مَصدر الخبر؛ فلذا كان التَّفتيش عنه مُبكِّرًا، ظاهرًا في آخر زَمنِ الصَّحابة ﷺ وكبارِ التَّابعين، ثمَّ ازدادَ الإلحاح في طَلبِه بعد جيلِ هؤلاء لشيوعِ الوَضع، وتكاثر أهلِ الأهواء، وتَقالِّ الوَرَع، حتَّىٰ أصبحَ الإخبارُ بمصدرِ الخَبَرِ لا مَناصَ للرَّاوي عنه إذا أراد لرواياتِه القَبول.

وفي تقريرِ هذا المنهج وَرَد مَشهورُ قولِ ابنِ سِيرين (ت١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلىٰ أهل البِدع فلا يؤخذ حديثهم»[2]، يعني بالفتنة هنا: مقتل عثمان ﷺ[3].

وبهذا نتحقَّق أنَّ دعوىٰ التَّقليلِ مِن قيمةِ الإسنادِ، بالاقتصارِ في النَّقد الحديثيِّ علىٰ مُجرَّدِ اختبارِ المتونِ بالعقول: هو في حقيقته شَيْنٌ للمنهجِ العقليِّ نفسِه، فإنَّ مِن غير المَعقولِ إثباتُ مَقولٍ إلىٰ قائلٍ بمجرَّد نقدِ دلالة متن ذاك المَقال، اللَّهم إلَّا إن كان غرض هذا النَّقدِ النَّظرُ في استقامةِ المتنِ من حيث هو، فلا علاقةَ لهذا بما نحن بصَددِه من توثيقِ الرِّوايات؛ مع أنَّ أكثر المتونِ لا يُقدَر علىٰ مَعرفةِ استقامتِها أو فسادِها في ذاتِها، لانتفاء المانِع مِن نِسبتِها إلىٰ الشَّارع، فـ«مِن المستحيل إذن استعمالُ العقلِ -مِن النَّاحيةِ العقليَّة نفسِها- في تقويمِ كلِّ حديث»[4].

---

(١) انظر «منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي» لأكرم العمري (ص/٢٧-٣٨).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١٥، باب: في أن الإسناد من الدين)

(٣) انظر «الإمام الزهري وآثاره في السُّنة» لحارث الضاري (ص/ ٣١٤)، وفيه ذكر لجملةٍ من الأسباب التي تعزز تفسير الفتنة بمقتل عثمان ﷺ.

(٤) «منهج النَّقد عند المُحدِّثين» لمحمد مصطفىٰ الأعظمي (ص/ ٨١)، وانظر أيضا «مَرويات السِّيرة النَّبوية بين قواعد المُحدِّثين وروايات الأخباريين» لأكرم العمري (ص/ ١٧).

فظهر بهذا أنَّ المشكلة مع هؤلاءِ المُزَمِّرينَ للنَّقدِ الباطنيِّ: **أنَّهم ألبسُوا المتنَ حُلَّة (الشَّرطيَّة)، وهي علىٰ غير قياسِه، ولا هي مِن شأنِه! إنَّما هي حُلَّة الإسنادِ**، تَكالبوا علىٰ خَلْعِها عنه غصْبًا، فلا المتنُ قَبِلَ التَّحلِّي بها إذْ لم تُوائِمه، ولا هم تَركوها بعدُ لمُستحِقِّها الطَّبيعيِّ!

وما هو إلَّا الهوىٰ يُعمي ويصمُّ، وفي أمثالِهم يقول مصطفىٰ السِّباعي:

«فتحُ البابِ في نقدِ المتنِ بناءً علىٰ حكمِ العقلِ الَّذي لا نَعرِفُ له ضابطًا، والسَّيرُ في ذلك بخُطىٰ واسعةٍ علىٰ حَسبِ رأيِ النَّاقد وهواه، أو اشتباهه النَّاشئ في الغالبِ عن قلَّةِ اطِّلاع، أو قصر نَظَرٍ، أو غفلةٍ عن حقائق أخرىٰ؛ إنَّ فتح البابِ علىٰ مِصراعيه لمثلِ هؤلاء النَّاقدين يُؤدِّي إلىٰ فوضىٰ لا يَعلَمُ إلَّا الله مُنتهاها، وإلىٰ أن تكون السُنَّة الصَّحيحة غير مُستقِرَّة البُنيان، ولا ثابتة الدَّعائم؛ ففُلان يَنفي هذا الحديث، وفلانٌ يُثبِته، وفلانٌ يَتوقَّف فيه، كلُّ ذلك لأنَّ عقولهم كانت مختلفةً في الحُكْمِ والرَّأي والثَّقافة والعُمق، فكيف يجوز هذا؟!»[1].

(١) «السُّنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص/٢٧٨).

المَطلب الثَّاني
مَدار النَّقدِ عند المُحدِّثين على المقارنةِ بين الأخبار

إنَّ الحكم الصَّحيحَ علىٰ منهجِ المُحدِّثين في نقدِ الأخبارِ فرعٌ عن حُسنِ تَصوُّر هذا العلمِ، واستيعابِ أساساتِه الَّتي قامت عليه، فإذا كان نَقدُ المُعاصرين للأحاديثِ قائمٌ كما يزعمون علىٰ ملاحظةِ خِلافها لِما هو أقطعُ منها، فكذلك «مَدار التَّعليلِ عند المُحدِّثين هو علىٰ بَيانِ الاختلافِ»[1] بين الرُّواة في أداءِ الأسانيد من جِهة، وبين المتونِ الَّتي تنتهي إليها من جِهة أخرىٰ.

فهي عَمليَّة نقديَّة لا تقوم أصلًا إلَّا علىٰ قوَّة ملاحظةِ المُختلِفات، وحُسن التَّرجيحِ بينها باستعمالِ القرائن؛ ومَشهورٌ في تقريرِ هذا النَّظرِ المُقارِن أصلًا للنَّقد، قولُ ابنِ المَدينيِّ: «البابُ إذا لم تُجمع طُرقه، لم يَتبيَّن خطؤُه»[2].

وإذا كان أوَّلَ مُرتكزاتِ النَّقدِ التَّاريخيِّ الغَربيِّ: «نقدُ المَصدر»[3]، وهو الَّذي يَتوجَّه إلىٰ مَصدر الوثيقة ونحوها، للتَّأكُّدِ مِن ضبطِ المصدر لها: فإنَّ المُقرَّر في بدائِه علمِ الحديث، أنَّ ضَبط الأخبارِ شَرطٌ أَساسٌ لتوثيقِ مَصدرِ الرِّوايةِ -وهو الرَّاوي- ولا يكون ذلك إلَّا بأن يُطمَأنَّ إلىٰ إتقانِه لِما يَرويه حِفظَ صَدرٍ أو حِفظَ

---

(١) «النكت علىٰ ابن الصَّلاح» لابن حجر (٢/ ٧١١).

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢)، و«مقدمة ابن الصَّلاح» (ص/ ٩١).

(٣) انظر «مناهج البحث» لعبد الرحمن بدوي (ص/ ١٨٨، ١٩٤، ٢٠٥).

كِتابٍ، عالِمًا بمعنىٰ ما يَروِيه وما يُحيله عن المُراد إن رَوَىٰ بالمعنىٰ[١]، لِيَثِقَ المطَّلعُ علىٰ روايتِه والمتتبِّعُ لأحواله، بأنَّه أدَّىٰ الأمانة كما تَحمَّلها، لم يُغيِّر مِن حقيقتِها شيئًا، فليس يُسَمَّىٰ ثقةً إلَّا إذا اجتمع فيه شَرْطا العدالةِ والضَّبط[٢].

وهذا الضَّبط هو مَناط التَّفاضل بين الرُّواة الثِّقات في منهج المُحدِّثين، يُتحقَّق من اتِّصاف الرَّاوي به بعَرضِ ما يحدِّث به حِفظًا علىٰ ما في كُتبِه إن كان له كتاب، أو بعرضِ روايتِه علىٰ رواياتِ الثِّقات الضَّابطين المتقِنين، لمعرفةِ مَدىٰ مُوافقةِ حديثِه لحديثِهم أو مخالفتِه، بل تُعرض روايته علىٰ باقي رواياتِه نفسِه[٣]! فإن كثُرَت مخالفته دلَّ علىٰ اختلالِ ضبطِه، فلا يُحتج بحديثه، ولا تضرُّه المخالفة النَّادرة[٤].

وفي التَّنويه بهذه المنهجيَّة النَّقديَّة المقارنة، يقول الخطيب البغداديُّ (ت٤٦٣هـ): «هذه الأمَّةُ إنَّما تَنصُّ الحديثَ مِن الثِّقة المَعروف في زمانه، المشهور بالصِّدق والأمانة عن مثله، حتَّىٰ تَتَناهىٰ أخبارهم، ثمَّ يبحثون أشدَّ البحث، حتَّىٰ يعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبطَ فالأضبط، والأطولَ مجالسةً لمِن فوقه ممَّن كان أقلَّ مجالسة، ثمَّ يكتبون الحديثَ مِن عشرين وجهًا وأكثر، حتَّىٰ يُهذِّبوه من الغَلط والزَّلل، ويضبطوا حروفَه ويعدُّوه عدًّا»[٥].

---

(١) انظر «تدريب الرَّاوِي» للسيوطي (١/ ٣٠١).

(٢) انظر «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨).

(٣) وبهذا عللَّ حُذَّاق النُّقاد بعض أحاديث الثِّقاتِ، بكونها لا تُشبه أحاديثه، وأنَّها أشبهُ بأحاديث بعضِ المَجروحين، وذلك لأنَّهم «لكثرة ممارستهِم للحديث ومعرفتهِم بالرِّجال وأحاديث كلِّ منهم، لهم فَهْم خاصٌ يفهمون به أنَّ هذا الحديث يُشبه حديث فلانٍ، ولا يشبه حديث فلان»، انظر «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٥٥).

(٤) انظر «الرسالة» للشافعي (ص/ ٣٨٠)، ومقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٧)، و«الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١/ ١٥٣-١٥٥)، ولمزيد معرفة بطرق المُحدِّثين في معرفة ضبط الراوي مع أمثلة ذلك انظر «تحرير علوم الحديث» لعبد الله الجديع (١/ ٢٦١-٢٧٢).

(٥) «شرف أصحاب الحديث» (ص/ ٥٩).

العَجيب؛ أنَّ اكتشاف الإسنادِ آليَّةٌ لافتِحاصِ الأخبارِ واختبارَ رُواتِها لاختيارِ الأخْيَار، هذا الرِّزق الَّذي خُصَّت به الأُمَّة وحُقَّ الفَخرُ به علىٰ سائرِ الأُمَم، وَدَّ مِن الغَرْبِيِّين مَن لو أُورِثوا مثل هذا الكنزَ من أسلافِهم، فدوَّنوا بها تواريخَهم وسِيَر أنبيائهم، إذن لفاخَرُوا به حَضاراتِ الدُّنيا أجمعِها؛ في الوقت الَّذي طُمِسَت فيه عيونُ بعضِ أبناءِ الإسلامِ عن تلمُّحِ حسناتِه!

فبحقٍّ قال المُستشرقِ (مَرْجيلْيُوث)، يُعلِنها في لحظةِ إنصافٍ لخصومِه: «مع أنَّ نظريةَ الإسنادِ قد أوجبَت الكثيرَ مِن المتاعب، نظرًا لما يَتَطلَّبه من البَحثِ في ثقةِ كلِّ راوٍ، ولأنَّ وضعَ الأحاديثِ كان أمرًا مَعهودًا، وجرَىٰ التَّسامح معه بسهولةٍ أحيانًا، **إلَّا أنَّ قيمَتَها في تحقيقِ الدِّقةِ لا يُمكن الشَّكُّ فيها، والمسلمون مُحِقُّون بالفَخْرِ بعِلْمِ حَديثِهم**»[1].

(1) "lectures on arabic historians" p. 20.

وعبارة (مارجليوث) هذه - وهي من كتابه المَرقومِ بالإنجليزيَّة - أدَقُّ مِمَّا اشتهر من نقلِ المُعلِّمي في الأنوار الكاشفة» (ص/١٠٣) عنه: «ليفتخر المسلمون بعلم حديثهم ما شاؤوا».